المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007
الصفحـات : 19
العـــدد : 16036
المسلسل : 142

هيئة مكافحة الفساد: تاريخ الفكرة .. الملامح .. الأدوار المنتظرة (٢-٢)

د.فهاد الحمد:

- أعتقد أن هيئة مكافحة الفساد ستكون جهة تنسيقية فقط بين الأجهزة الرقابية القائمة

- لا بدّ أن تبدأ الهيئة بقوة في مباشرة عملها بعد تحديد قيادتها وهيكلها و تطبيق الأنظمة سيكون مجالها الأول

- يجب أن تتدخل الهيئة لمنع الانحراف الوظيفي وتطبق القواعد وتضخ دماءاً جديدة في المناصب

د.محمد آل زلفة :

- نريد تنفيذ مشروعات في مناطق المملكة لخدمة الناس ولا نجد الأراضي لتنفيذها بسبب أنها مملوكة

- لا بدّ أن يمنح مجلس الشورى حق الاطلاع على الموازنة وحق المساءلة الحقيقية لكل وزير في وزارته

- لماذا لا نعطي المجالس البلدية ومجالس المناطق طالما أن نصفها منتخب صلاحياتها الفعلية لتقوم بدورها في المساءلة؟

جانب من الندوة التي أدارها الزميل د. عبدالعزيز قاسم

تصوير : حسن إبراهيم

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007
الصفحـات : 19
العـــدد : 16036
المسلسل : 142

عبدالعزيز الخضر:

- الفساد لا يقتصر على الجانب الحكومي بل هناك في القطاعات الخاصة تحدث حالات فساد أكبر

- يجب أن تعطى هيئة مكافحة الفساد الصلاحية الكاملة في الكشف عن قضايا الفساد وإهدار المال العام

- الهيئة ستخطو خطوات واسعة وحقيقية بحسب شخصية الرجل الذي سيتسنم قيادتها

عبدالعزيز السويد:

- الإعلاميون السعوديون لديهم الإمكانية والرغبة بل والشوق لمساعدة الهيئة والكشف عن قضايا الفساد

- أتمنى ألا يتحقق توقع د.فهاد بكون الهيئة تنسيقية لأن دورها حينئذ سيكون (إدارة اتصالات)

- تردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة واستشراء الفقر من أكثر الأسباب الرئيسية للفساد

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 18 المسلسل : 142

إعداد: لطفي عبداللطيف

جاءت المبادرة الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالإعلان عن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وحماية المال العام في إطار المنظومة الشاملة التي أقرها مجلس الوزراء لحماية أموال الدولة ومحاربة آفات الرشوة والفساد بكل أنواعها، ضمن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، خطوة من الخطوات الإصلاحية التي يبادر بها خادم الحرمين، في ندوة الأمس تطرق المشاركون إلى فكرة وظروف إنشاء هذه الهيئة، وتباينت آراؤهم حيال فتح الملفات والدفاتر القديمة التي تحوي شبهة الفساد، وما هو التصرف حيال الأراضي المملوكة بغير وجه حق في ما ذا بقيت حجر عثرة أمام المشاريع التي يحتاجها المجتمع. في الجزء الثاني والأخير من هذه الندوة سنتطرق إلى محاور عدة عن توجس البعض من أن الهيئة ستتجه لأفراد دون أفراد وإدارات دون إدارات؟ وتبحث مع ضيوفها عن دور الإعلام في مساندة الهيئة ، وهل الإعلام السعودي مؤهل وقادر على هذا الدور؟ فيما سيكون المحور الثالث عن مجالات وميادين هذه الهيئة والسمات الواجب توفرها في الشخصية التي ستتولى إدارتها ، وتنتهي أخيرا عن هل ستكون الهيئة الجديدة جهة رقابية فعلية أم جهة تنسيقية فقط بين الوزارات ؟ والى تفاصيل الندوة :

ضيوف الندوة :

- د. فهاد الحمد : عضو مجلس الشورى السعودي ورئيس اللجنة التي صاغت بنود هيئة مكافحة الفساد
- د. محمد آل زلفة : أكاديمي وعضو مجلس الشورى السعودي
- أ. عبدالعزيز الخضر : إعلامي سعودي ورئيس تحرير مجلة (المجلة) السابق وكاتب في صحيفة (الشرق الأوسط)
- أ. عبدالعزيز السويد : إعلامي سعودي وكاتب في صحيفة (الحياة)

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 18 المسلسل : 142

د.عبدالعزيز قاسم: دكتور محمد آل زلفة أكد على ضرورة الشفافية في عمل الهيئة الجديدة لكن البعض المتشائم يقول بأن هذه الهيئة سوف تتجه لأفراد دون أفراد وإدارات دون إدارات ما تعليقك على ذلك؟!

- د. محمد آل زلفة: حقيقة لا ندري كيف يكون شكلها ولا ندري لماذا الهيئة؟! ولكن لماذا لا تمنح صلاحيات لمن يملكون حق الرقابة والمساءلة وأن تصبح مسؤولياتهم؟ . في هذه الفترة المباركة ونحن على أبواب إعادة النظر في كثير من القضايا وأهمها تحقيق النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وأيضا ونحن في انتظار تشكيل وزاري جديد نأمل أن تكون هناك روح جديدة ودماء جديدة ورؤى جديدة ووجوه جديدة تعكس ثقة الناس فيمن سيأتي، وحق الناس في من يتعامل معهم حتى ولو كان مجهولا لديهم ولم يتعودوا على رؤيته، فقد يكون الجديد أكثر قبولا، وهدفنا هو تحقيق الإصلاحات فنحن قد لا نعرف بعض مواطن الفساد قد يكون مثلا في البلديات لماذا لا تعطى المجالس البلدية حق التساؤل والمراقبة وتعطى الصلاحيات لمواجهة هذا الفساد فتراقب توزيع الأراضي وصرف الأموال وتنفيذ المشروعات، ومن ثم لسنا في حاجة إلى الإعلان عن هيئة ثم ننتظر أن يكون لها مبنى ثم ننتظر سنتين لنختار أعضاء الهيئة وهيكلها الإداري وكل واحد يختار رفيقه وتلعب الشلة دورها ، وأنا هنا أؤكد على دور الإعلام في تسليط الضوء على مثل هذه القضايا وانتقاد الأخطاء..

وعاد الدكتور آل زلفة يتساءل: لماذا لا تمنح الصلاحيات لمن لهم حق المراقبة مثل أعضاء المجالس البلدية بالنسبة للبلديات، وأيضا في مجالس المناطق فماذا تفعل هذه المجالس لها أكثر من ١٣ سنة عندما شكلت لكن حتى الآن لم يقوموا بدورهم، وأعرف أناساً في مجالس المناطق أصيبوا بالإحباط من كثرة الكلام والاقتراحات وتذهب الأشياء ولا تنفذ، فلا يوجد جهاز مركزي لتقييم الأداء وتفعيل هذه المجالس، وأيضا إذا كانت منطقة في حاجة إلى مستشفيات أو مدارس لا بد من دراستها أيضا إذا نظرنا إلى التعليم لدينا ميزانية فيها عجز وتضخم ولا بد من حله وظروف الخدمات والمرافق في مناطق الجنوب معروف حيث نقص في الخدمات والمرافق، هنا لا بد أن نبدأ في هذه الإصلاحات بأن نعطي من لهم حق المساءلة والمراقبة والصلاحيات اللازمة للقيام بدورهم المطلوب ومن ثم نحن ننتظر الإعلان عن هذه الهيئة ومتى تشكل ومن أعضاؤها..

والجميل أن المرحلة الجديدة التي نعيشها يرى فيها الناس حلولا لمشكلاتهم وقدراً من الصراحة والشفافية ونريد أن تلمس هذه الصراحة مشكلات كبيرة واجهت الناس مثل قضايا الأسهم والحسرة التي أصابت قطاعا كبيرا جدا من أبناء الشعب السعودي فقد باع الكثير منهم عقارات ومنهم من اقترض للدخول في سوق الأسهم وكانت هذه الكارثة التي أفقدت الناس مدخراتهم وممتلكاتهم.

الطفرة السابقة مع كل ما صاحبها وأشياء نفذت الكثير من الأمور لكن لم تنفذ أشياء أخرى ولقد قادها أناس معينون برؤية معينة ونحن نقول أن لكل مرحلة رجالا والوضع مختلف.

دور الإعلام في مساندة الهيئة

● لأنتقل إلى الأستاذ عبدالعزيز الخضر - وهو رئيس تحرير سابق وكاتب - واستشرف رأيه حيال دور وسائل الإعلام في تعضيد دور الهيئة.

- عبدالعزيز خضر: أنا الخص فكرتي في أن هناك أخطاء كبيرة وفاحشة، ونماذج على الفساد ولكن لم يتح تسليط الضوء عليها، وأخطاء إستراتيجية لا يمكن تجاهلها، وإذا تحدثنا عن الأخطاء هناك أخطاء من الممكن تداركها وهي تقديرية، أما أن تكون أخطاء إستراتيجية وكبيرة فهذه لابد من معرفة أسبابها، نعم لدينا نظم ولوائح وقوانين لضبط الأمور ولكن النصوص القانونية ليست كافية لدرء الأخطار ومواجهة الفساد ومن ثم دور الإعلام هنا لتفعيل دور هذه الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد والتوعية وتسليط الضوء على ما يحدث ولعل بعض المقالات التي يكتبها الأستاذ عبدالعزيز السويد تكشف الكثير من جوانب الفساد والقصور؟!

● د.عبدالعزيز قاسم: ما قلته هنا يقودنا إلى الحديث عن الدور الرقابي والتوعوي الذي يقوم به الإعلام، فهل إستراتيجية مكافحة الفساد والهيئة التي نتحدث عنها

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 18 المسلسل : 142

ستفعّل دور الإعلام؟!

- عبدالعزيز خضر: أنا أعتقد أن وجود إستراتيجية وطنية شاملة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ستفعل من دور الإعلام، وتجعل دوره أكبر في الكشف عن الخلل والانحرافات وقضايا الفساد، ونجاح الإعلام يصب في مصلحة الخدمة الوطنية، هناك مشكلة في قضايا الفساد هو أنه يحدث في الخفاء ويحدث في فترة الندرة، وأيضا في فترة الوفرة، والفساد قد يكون غير مرئي، فمثلا المشروع قد يتكلف مبلغاً معيناً وفجأة نجد هذه التكلفة في مرحلة الوفرة تتضاعف ولا تستطيع أن تحاسب المسؤول عن هذا؛ كيف تحاسبه؟ أبعد انتهاء المشروع ؟ بل كيف تحاسبه إذا ما وجدت أن المسؤول عن المشروع انتهت مسؤوليته أو قد يكون أحيل للمعاش أو انتقل إلى مكان آخر، ولذلك هنا دور الإعلام في الرقابة على مثل هذه الأمور.

الإعلام السعودي والتأهيل

● د. عبدالعزيز قاسم: وهل الإعلام السعودي مؤهل للقيام بالدور الرقابي والتوعوي؟!

- عبدالعزيز خضر:الإعلام مؤهل للقيام بالدور المطلوب منه، وهناك مساحات الآن ملموسة، ولكن دعنا نقول أن الخلل (الفساد) لا يقتصر على الجانب الحكومي فقط بل هناك في القطاعات الخاصة والأهلية فتحدث حالات فساد اكبر والقطاع الحكومي خاصة في الشركات المساهمة.

● د. محمد ال زلفة متدخلا: للإعلام دور كبير في الرقابة وفي اتخاذ القرار، وفي كشف وقائع الفساد، وفي تسليط الأضواء على الخلل في أي موقع من المواقع، وللإعلام دور أساسي في الإصلاح ، وإلقاء الأضواء على المشكلات، فهو سلطة رابعة في الرقابة، وأذكر أننا في مجلس الشورى كان البعض يتحفظون على بعض المواضيع ويتحفظون عن الحديث عنها في الإعلام أو نشرها وكنا نؤكد على أهمية دور الإعلام. مما أتذكره أن صحيفة (المدينة) قدمت تحقيقا رائعا عن أوضاع الساحل بدءاً من ساحل جازان حتى ساحل حقل، وأعطتنا صورة واقعية وجميلة وموثقة عن أوضاع الساحل المزرية وبصورة موثقة، ومن ثم نحن عندما نتحدث عن الذين يتملكون أراضي على الساحل وتعويضهم لا يكون التعويض فاحشا بل تطرح بدائل أمامه للتعويض، والأمر لا يقتصر على الساحل ولا على منطقة واحدة، هل تصدقون أننا نريد الآن تنفيذ مشروعات سواء في حقل أو القنفذة أو في جازان أو في أي مكان بالمملكة لخدمة الناس، ولا نجد الأراضي لتنفيذ هذه المشروعات، وهناك مناطق في المملكة تحتاج إلى مشروعات خدمية كما حدث في جازان ومن ثم فان الدور الإعلامي الكبير في كشف الحقائق.

الإعلام والسلطة الرقابية

● د.عبدالعزيز قاسم:معنى ذلك أن الإعلام فاعل ومؤثر ويستطيع أن يكون سلطة رقابية مع الأجهزة القائمة . لأتوجه إلى الأستاذ عبدالعزيز السويد لاستشراف رأيه في دور الإعلام.

- عبدالعزيز السويد : أما عن الإعلام، فأعتقد أن الإعلام ليس وحدة واحدة ، وهذه هي المشكلة بالنسبة لنا كإعلاميين، ففساحة الحرية موجودة، ولكن لا توجد كل الفعاليات التي يطرح فيها الرأي والرأي الآخر، وليس كل وسائل الإعلام طرحها واحد، وهذا يضعف الأطراف التي تطرح الرأي الآخر، وتكشف قضايا الفساد والانحراف، وتتبنى الرؤية النقدية فكأن هذه الأقلام مكشوفة. وفي كل الدول التي تواجه الفساد وتتبنى الإصلاح والتنوير بالأخطاء تكون هناك روح من المسؤولية ، وللأسف هناك بعض الإعلاميين في بعض المواقع ودون كشف الأسماء يخافون من الأطروحات النقدية، فأي مطبوعة تقدم على النقد قد يتم التأثير عليها بالشكاوى والعرائض من تحت الطاولة للتحريض عليها، ومن الممكن أن رئيس تحرير صحيفة أخرى

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 18 المسلسل : 142

تكتب أطروحات نقدية وتكشف الفساد والخلل، من باب القيام بواجبه الاعلامي، ولكن هناك آخرون يثبطون أو يحاولون النيل من الذين يقومون بدورهم، وأعتقد أن هذه مؤثرات سلبية على دور الإعلام..

أجهزة الإعلام والصحف خاصة مشروعات تجارية، وبعض الفعاليات التي لها نفوذ إذا استطاعت أن تتخلص من القيود الإعلامية قد تؤثر على ما يطرح في الصحيفة عند تناول قضايا، من مثال تأثيرها على إعلاناتها، أيضا لوزارة الإعلام دور في قضية التشهير، نحن نرى أن هناك اتفاقا رسميا على عدم التشهير، الذي يحدث بدون سند قانوني وتقول انه لا تقوم بالتشهير ولكن لا تقول بعدمه، فالصحف الآن لا تستطيع كتابة أسماء إذا كان من القطاع الخاص بسبب الإعلانات وتأثيرها على الصحيفة أو إذا كانت أسماء من الجهات العامة من الممكن أن يؤثر أيضاً. ومن ثم فوزارة الإعلام من الممكن أن تنظم هذا الأمر.

* د.عبدالعزيز قاسم: هل برأيك أستاذ عبدالعزيز أن الإعلام السعودي لديه القدرة للمواكبة في هذا الشأن.

عبدالعزيز السويد: الإعلاميون هنا لديهم الإمكانية والرغبة بل والشوق أنهم يعملون أكثر، ويكشفون قضايا الفساد، لأن الكشف هو الوسيلة الأولى في محاربة الفساد.

قياديو الإعلام والرغبة الحقيقية

● د.عبدالعزيز قاسم: دعنا نكن صرحاء هنا أستاذ عبدالعزيز، بعض القيادات الإعلامية القديمة كان لهم دور سلبي تجاه الشخصيات التي حاولت القيام بدورها في كشف قضايا الفساد والدفاع عن المال العام وتذكر يا دكتور محمد آل زلفة كيف اتهمت من قبل هؤلاء بعدم الوطنية وأنت تقوم بدورك دفاعا قضايا مهمة وحيوية، فهل القائمون على أجهزة الإعلام اليوم قادرون على القيام بدورهم الرقابي وكشف وقائع الفساد؟!

● عبدالعزيز السويد: أنا لا أعدّ قضايا الكشف عن الفساد من خلال الدور الإعلامي قضية أشخاص، ولقد عشنا فترة من الفترات كان الإعلام مع الموجود لا يحرك ساكنا، ولكن القضية ليست قضية أشخاص، بل هي قضية عقلية، ونحن عشنا مرحلتين، فهناك من هو قادر على القيام بدوره وهناك من لا يستطيع.

● د.عبدالعزيز قاسم: هل القياديون في المؤسسات الصحافية اليوم قادرون على القيام بدورهم الرقابي والكشف عن قضايا الفساد ولديهم الرغبة في ذلك؟!

– عبدالعزيز السويد: من حيث القدرة فهناك قدرة على القيام بهذا الدور، أما من حيث الرغبة فليس كل المسئولين عن الإعلام لديهم الرغبة. وربما أتجه إلى الأجيال الإعلامية الآن والتي بيدها العمل التنفيذي، أعتقد أن لديها القدرة والرغبة في القيام بواجبها الإعلامي.

الشورى ومساءلة الوزراء

● د.عبدالعزيز قاسم: سأتجه للدكتور آل زلفة: أنتم في مجلس الشورى يأتي الوزير إليكم ويتحدث عن انجازات وزارته وما قدموه ويستعرض تقرير الانجازات والجوانب الايجابية فقط، لماذا لا تطالبون ونحن نعيش في مرحلة زاهرة بالإصلاحات يقودها الملك عبدالله؟ لماذا لا تطلبون بحق مجلس الشورى في مساءلة الوزراء وترتقوا من درجة(المساءلة) إلى درجة (الاستجواب)؟ كي تستطيعوا المساهمة الفعلية في مكافحة الفساد.

– د. آل زلفة: جميل جدا يا أخ عبدالعزيز هذا الموضوع بل هو من الموضوعات المهمة جدا، ومن حق المواطنين أن يتعرفوا على أعمال مجلس الشورى وما يقوم به، ومن حقهم أن يسألوا أين أنتم يا أعضاء المجلس من هذه القضايا؟ ومن ثم فنحن نرى ضرورة أن يكون لمجلس الشورى الحق في الرقابة اكبر وهذه مطالب المجلس بأن يكون له الحق في المساءلة الحقيقية لكل وزير، وألا تكون على شكل تقليدي بأن كل وزير يأتي للمجلس ويقول لنا إن كل الأمور طيبة، والمفترض أن الوزير الذي يأتي إلى مجلس الشورى تكون لديه مشكلات، ويطلب اقتراحات وحلولا والتعاون من أجل ذلك لحلها. أتذكر هنا أن وزير الصحة جاء للمجلس وسط هجوم على الخدمات الصحية وأوضاع المستشفيات وغيره، ولكن الوزير وضعنا أمام الحقائق، حيث قال : نحن في حاجة إلى خمسة آلاف طبيب.. كيف توفر هذا العدد؟ ونظام الخدمة المدنية حدّد رواتب متدنية للأطباء، مما جعلنا نلجأ إلى أرخص البلدان لاستقدام الأطباء، وذهبنا– تصوروا – إلى كوبا للتعاقد مع أطباء، بيئة مختلفة ويتحدثون بلغات مختلفة ويحتاجون إلى مترجمين، فهم يريدون الأرخص بغض النظر عن الدور الذي سيقومون به، هذه جريمة ترتكب في حق الشعب السعودي عندما نأتي بأناس غير مؤهلين، وقد تنبه الملك عبدالله بن عبدالعزيز للأمر، ومنع وقوع هذا الأمر.

ومن ثم فإن مجلس الشورى لكي يؤدي دوره بطريقة متكاملة وفاعلة وينسجم مع طموحات القيادة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 19 المسلسل : 142

ومطالبها لا بدّ وأن يمنح حق المساءلة الحقيقية لكل وزير في وزارته، وأن يقدم كل وزير ويعرف انه جاء للمساءلة الحقيقية لا أن يأتي معه طاقم من الوزارة ليقدم الإيجابيات وأن كل شيء طيب وأيضاً لماذا يأتي الوزير مرة واحدة لماذا لا يأتي يومين أو ثلاثة أو حتى أسبوعاً لمناقشته ومساءلته.

* د.عبدالعزيز قاسم: يعني أن مجلس الشورى وصلاحيات المساءلة الحقيقية للوزراء والمسؤولين مطلب ضروري أليس كذلك؟

- د. محمد آل زلفة: إذا فعلت الأجهزة المختصة بالمراقبة والمحاسبة فإنها ستؤدي دورها، وكذلك دور مجلس الشورى في المساءلة الحقيقية للوزراء ودور المجالس المحلية ومجالس المناطق فإذا فعلت هذه الأجهزة ستقوم بمهامها المطلوبة.

هيئة تنسيقية لا أقل ولا أكثر

* د. فهاد الحمد: يودي المداخلة هنا عن موضوع الميزانية الخاصة بالوزارات والاطلاع عليها، فجميع أعضاء مجلس الشورى يقولون بضرورة الاطلاع على الميزانية لأنه لن يتيسر لمجلس الشورى القيام بدوره الرقابي على الوجه الصحيح إلا بأن تكون له ميزانية وتعتمد، ومشروع الإستراتيجية التي وافق عليها مجلس الشورى كان منصوصا على ذلك فيها، فالدعم المقدم من الدولة لمجلس الشورى يفعل دوره، أما الميزانية فهي التي تجعل المجلس يقوم بدوره الرقابي.

أما هيئة مكافحة الفساد وما هي صلاحياتها وسلطاتها وما إلى ذلك من الأمور الذي تحدد عملها اعتقد أنها ستكون جهة تنسيقية، بين الأجهزة الرقابية القائمة، ومن ثم فهي لا تأخذ من هذه الأجهزة مسؤولياتها وصلاحياتها ولكن تنسق بين هذه الأجهزة وتفعل دورها، فمثلاً هيئة الرقابة والتحقيق تقوم بإنجاز أشياء كثيرة وتنشر في الصحف، وتضبط المخالفات والانحرافات ولكن أين المتابعة؟

ومن ثم فإنني اعتقد أن هيئة مكافحة الفساد ستكون جهة تنسيقية لهذه الجهات.

* عبدالعزيز خضر: ديوان المراقبة العامة يقوم بدور كبير، ولكن مشكلته الرئيسية أنه يعتمد على المستندات فقط، وربما يناقش مشروعا قد انتهى من خمس سنوات أو ثلاث سنوات، وهذا أمر مهم جداً،ولكن ماذا نفعل عندما يكشف الفساد ويكون الموضوع انتهى من سنوات، ومن ثم فإن ديوان المراقبة العامة نجح نجاحاً كبيراً في كشف العديد من قضايا الفساد في بعض المشروعات، ولكن مشكلته أنه يدرس مشروعات انتهى العمل فيها منذ سنوات حتى أن الموظف المسؤول عن هذه المشروعات قد يكون توفي أو انتقل إلى مكان آخر، وهذه سلبية قد تكون موجودة في ديوان المراقبة العامة، وإن كان هذا لا يقلل من دوره الكبير.

ونحن نتكلم عن هيئة مكافحة الفساد، الآن الفساد تطور وأليباته تطورت ومن ثم فإن دورها هنا يجب أن تكون مكافحتها للفساد بشكل فوري، وأنا اعتقد أن المسألة تكمن في مسألة المنصب، وتحديد الجهات المعينة، ونتساءل إن كان هناك جهات قد تكون محصنة من المساءلة.

أنا أعتقد أنه لو اخترت شخصية لها دورها القيادي والديناميكية لقيادة هيئة مكافحة الفساد، وتتمتع بالدبلوماسية والقدرة على تخطي العقبات الموجودة في المجتمع، فالهيئة ستخطو خطوات واسعة وحقيقية، لأن طبيعة التعامل مع المجتمع أمر مهم جدا بالنسبة للشخصية التي تقود هذه الهيئة، كما حدث من بعض الوزراء في بعض المراحل، المهم هناك أشياء كثيرة تفرض على بعض المسئولين التحفظ أو الإقدام على خطوة من الخطوات، إضافة إلى أن القطاعات الحكومية تختلف في طبيعة عملها، فالقطاعات المدنية عملها مختلف عن عمل القطاعات الأخرى، والتعليم غير الصحة، ومن ثم فإذا تنبهت الهيئة الخاصة بمكافحة الفساد لهذه الطبيعة المختلفة للقطاعات الحكومية فإنها ستقوم بدورها المطلوب.

واعتقد أن هناك تحدياً كبيراً في كيفية إنزال هذه المفاهيم العامة والقيم إلى أرض الواقع.

إحباط حيال دور الهيئة

* د.عبدالعزيز قاسم: الإعلامي الأستاذ عبدالعزيز السويد بودي استشراف رأيك حيال اعتقاد د. فهاد الحمد أن هيئة مكافحة الفساد قد تكون هيئة تنسيقية بين الأجهزة الرقابية؟

* عبدالعزيز السويد: د. فهاد يتوقع أن تكون الهيئة تنسيقية وأنا أتمنى ألا يتحقق هذا التوقع، لو حدثت أن تكون هيئة تنسيقية فإن دورها سيكون (إدارة اتصالات)، الأجهزة المتوفرة حسب فهمي المحدود أنها ضعيفة، والمشكلة في السعودية هي مشكلة إدارية في المقام الأول فلدينا الكثير من الأجهزة الرقابية والإدارية هناك المباحث الإدارية وديوان المراقبة وهيئة للتحقيق والادعاء العام، والمطلوب في الهيئة الجديدة الخاصة بمكافحة الفساد وأن يرفق بها آلية التنفيذ في مكافحة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 19 المسلسل : 142

الفساد، كثير من الهيئات تعمل ولكن تنتهي عن تشخيص مرض ما، ثم توكل القضية لجهات أخرى .

ولذلك أمل ألا تكون هيئة مكافحة الفساد مجرد هيئة تنسيقية، لأن مصطلح التنسيق سيخدم كثيراً ويخدم أكثر المجتمعات التي اهتمت بالتنسيق، ومن أبسط الأشياء نجدها تكررا هو موضوع التنسيق.

مجالات وميادين الهيئة

* د.عبدالعزيز قاسم: نأتي إلى المحور الأخير وهو الخاص بالمجالات والميادين التي تتوسمون أن تأتي في أولوية عمل هيئة مكافحة الفساد، فهلا أكرمتمونا برؤيتكم هنا، ولأبدأ بالدكتور فهاد.بسؤاله عن هذه المجالات.

* د. فهاد الحمد: موضوع التنسيق بالنسبة للهيئة هناك نصوص على هذا الموضوع، ففي ستكون هيئة عليا، وسيكون لها دور كبير ولها نظمها المحددة وهي تدرس جيداً ومن ثم فإن تحديد مهامها وبلورتها أتمنى أن تعالج المشاكل الموجودة. الأن التوجه لإصلاح الخلل ومعالجة المشكلات الموجودة وفق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

أما عن اختصاص هيئة مكافحة الفساد ومجالات عملها فأتوقع أن تبدأ بتحديد هوية عملها ورسالتها وأهدافها ودورها مع الأجهزة القائمة ومعالجة الشق الإداري لأن التغيير الإداري مهم جداً، وبعد ذلك يبدأ الجانب الرقابي العلاجي بتطبيق الأنظمة القائمة، وأن تبدأ بقوة في مباشرة عملها، بعد تحديد قيادتها وهيكلها وجهازها الإداري، واعتقد أن تطبيق الأنظمة سيكون مجالها الأول. أما موضوع الأشخاص فلا بد من وضع معايير إدارية للكفاءة أيضاً والهيئة لا بد أن تتدخل لمنع الانحراف الوظيفي وتطبق القواعد وتضخ دماء جديدة في المناصب.

واذكر أننا عندما بدأنا في مجلس الشورى نناقش قانون المرور هناك مادة وضعت في صلب النظام وهي تعطي القاضي حق الإعفاء من العقوبة لأسباب يقدرها وأنا تكلمت عن ذلك كيف نعطي هذا الحق بلا حدود أو محددات أو ضوابط وهذا الأمر أيضا يجب أن ينطبق على كل الأنظمة التي تصدر وألا يكون فيها مجال للاستغلال.

هناك قضية أخرى من واقع التجربة، أحيانا الدوائر الحكومية التي لها علاقة بالمناقصات تبالغ في الشروط من أجل شرائح معينة وهذه مسائل تحتاج من هيئة مكافحة الفساد أن تنظرها. ومن الأشياء التي باشرها محاضير محمد عندما كان رئيساً لوزراء ماليزيا أن أوجد مركزاً يتبع لرئاسة مجلس الوزراء شخصياً يختص بقياس الإنتاجية في القطاع الحكومي، وحدد المقاييس للكفاءة والفعالية وعلى ضوء هذه المقاييس يكون بقاء الشخص في منصبه القيادي أم لا.

لست متفائلا كثيرا

* د. محمد آل زلفة: دور الهيئة هنا تطبيق الأنظمة القائمة، وتفعيل دور الأجهزة القائمة من ديوان المراقبة وإدارة المباحث وجهات التحقيق، فهذه الأجهزة تقوم بدورها في محاربة الفساد، فهيئة الرقابة والتحقيق لها صلة بأمور الموظفين، أما إدارة المباحث لها دور، ولكن نحن نريد من الهيئة أن تقوم بدورها في مكافحة قضايا الفساد المالي، لماذا لا تكون محددين جداً وحضاريين ونعطي للهيئة الجديدة دورها وصلاحياتها.

وأنا لست متفائلاً كثيراً إذا لم يفعل دور الجهات التي لها حق المراقبة والتحقيق والمساءلة وتعطي الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها، فالمجالس البلدية الفقروض أن يكون لها دورها وهي الآن نصفها منتخب والآخر غير منتخب وقد تنتخب بالكامل في الدورة القادمة، وأيضاً دور مجالس المناطق فلماذا لا نعطي هذه المجالس صلاحياتها الفعلية، لتقوم بدورها، وتطبيق الأنظمة؟ وعندما قرأت تصريح وزير الشؤون الاجتماعية السابق في إحدى الصحف عن الفساد في الجمعيات الخيرية، قلت: لقد وصل الفساد لأكل حقوق الأيتام والفقراء والمساكين، ومن يستطيع أن يقول

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 19 المسلسل : 142

هذا الكلام للجمعيات الخيرية، الذين نعتقد أنهم أكثر الناس نزاهة وإيمانا، وهؤلاء مشايخ فمن الذي يقول لهم سوف يتهمون الصحافة ومجلس الشورى بأنهم ضد المشايخ، وهذا كلام وزير عن فساد الجمعيات الخيرية.

ومن ثم نحن في حاجة إلى إعطاء صلاحيات فعلية للأجهزة الرقابية، وإلى تطبيق أنظمة وإعادة هيكلة للجهاز الإداري، حتى التعليم وصل الفساد فيه فمثلا كيف يصل شخص إلى منصب مدير مدرسة وهو ليس لديه الخبرة والكفاءة؟! وغيره لم يصل إلى هذا المنصب وهو أكثر كفاءة منه، وأؤكد هنا أن المجتمع كله مطالب بعدم ممارسة الفساد بل ومحاربته، لأن الفساد هو السبب بل هو أساس كل المشاكل التي نعاني منها الآن، وللنظر إلى ما حدث في الأسهم التي أصابت الكثير من أبناء المجتمع السعودي، أليس فيها فساد؟ أيضاً المساهمات العقارية أليس فيها فساد وأدى إلى هذه الأضرار التي لحقت بالكثيرين؟ الشركات الوهمية التي غشت المواطنين، والأموال التي تم الاستيلاء عليها من أناس (حرامية)، لقد باع البعض عقارات وهناك من باع الحي ووضعوها في هذه الشركات الوهمية.

ملامح الهيئة

* عبدالعزيز الخضر: الهيئة أمامها مهام كبيرة وصعبة، حتى في كيفية توظيف العمالة بها، ومن ضمن الأشياء المطلوب أن نبدأ فيها هي تفعيل دور الأجهزة الموجودة من مجالس البلدية ومجالس المناطق حتى لا تتحول الهيئة إلى أشبه بوزارة وتترهل وتدخل في عملها البيروقراطية.

أما في مسألة الصلاحية فيجب أن تعطى هيئة مكافحة الفساد الصلاحية الكاملة في الكشف عن قضايا الفساد وإهدار المال العام، قبل البداية وقبل النهاية للمشروعات والتفتيش المفاجئ، ولكن كيف تتجاوز الهيئة المشكلات الموجودة وتؤدي دورها، وتتجاوز العقبات والمجاملات الموجودة وأن يكون لها مصداقية، وبالطبع سيكون للهيئة ضحايا وهذه مسألة مسلم بها إذ كيف تمارس عملها وتكافح الفساد ولا يكون لها ضحايا؟

* عبدالعزيز السويد: من الواضح أنه ليس هناك معلومات واضحة عن الهيئة وشكلها وأسلوب عملها واختصاصاتها حتى من بعض الإخوان الذين شاركوا في إعداد المشروع الخاص بمكافحة الفساد، ومن ثم ليس أمامنا إلا أن نطمح أن هذه الهيئة تعالج الفساد في القطاعين العام والخاص، أما ولا يستثنى قطاع ما لا يكون تحت رقابتها، وأن تكون رقابة فاعلة رقابية وتنفيذية في الوقت نفسه، ولا يترك أمر التنفيذ لجهة أخرى غير مكافحة الفساد في القضايا التي تباشرها، ولا يجب أن تكون الهيئة تعمل بمفردها لأن هناك الكثير من المصالح والهيئات ولا تكون أشبه بجزر معزولة كل هيئة تعمل في اتجاه، واقترح تغيير اسم الهيئة من هيئة مكافحة الفساد إلى اسم آخر حتى لا تتحول إلى شبهة الداخل إليها مشبوه والخارج منها كذلك، أيضا هناك نقطة أخرى يفترض أن تبدأ الهيئة بضربة أو ضحايا، ومن تجاربنا السابقة أن الكثير من الهيئات بدأت بدايات لا تبشر بالخير ولذلك لم نعد نسمع عنها ولا عن دورها، ولا نريد ذلك في هيئة مكافحة الفساد، وهناك أخطاء تمارسها جهات ونحن نتحدث عن هيئة ولبدة، هناك هيئة المياه والزراعة وهي ما زالت تحت التكوين أصدرت منذ أيام بيانا عن الحلاوة الطحينية عن الشروط الواجب توافرها فيها في الدول الأوروبية ولم تأت لنا بالشروط الواجب توافرها في السعودية أو في المجتمع الخليجي، وأنا أخلص إلى القول أن تكون لهيئة مكافحة الفساد صلاحيات أكبر، وأن تمارس رقابتها على القطاعين العام والخاص، لأن الفساد موجود وبشكل كبير والحاجة إلى مكافحته ماسة وضرورية ووصلت إلى لقمة العيش، وأن تردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة واستشراء الفقر من الأسباب الرئيسية للفساد، ومجتمعنا لا بد أن ينتبه إلى ذلك.

د.عبدالعزيز قاسم: في النهاية نشكر جميع الإخوة المشاركين على أطروحاتهم القيمة ونسأل الله أن تخرج لنا الهيئة الجديدة بصلاحيات ومسؤوليات فعلية وحقيقية لمكافحة آفة الفساد.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-03-2007 العـــدد : 16036
الصفحـات : 19 المسلسل : 142

خلاصة أهم المعلومات التي وردت في الندوة :

١- إعطاء المجالس البلدية ومجالس المناطق حق المساءلة والمحاسبة لتفعيل دورها في مكافحة الفساد.

٢- إجماع من المنتدين على أهمية دور الإعلام الرئيسي في نجاح الهيئة في عملها ووجوب أن يقوم بدوره كسلطة رابعة.

٣- اتفاق بأن وسائل الإعلام ستتباين في أداء عملها بحسب توجهات قياديها بينما المحررون لديهم الاستعداد للمساهمة الفعالة.

٤- الفساد لا يقتصر على الجانب الحكومي فقط بل هناك حالات فساد كبيرة في القطاعات الخاصة.

٥- تأكيد على أهمية إعطاء مجلس الشورى حق المساءلة الحقيقية للوزراء ليدعم هيئة مكافحة الفساد.

٦- يجب أن تعطى هيئة مكافحة الفساد الصلاحية الكاملة في الكشف عن قضايا الفساد واهدار المال العام.

٧- تباينت آراء المنتدين حيال دور الهيئة وهل سيكون دورها تنسيقيا بين الوزارات القائمة أم هي من سيباشر حالات الفساد.